

تقييم  
المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية  
-ملخص-

فبراير 2013

معهد ميتسوبوشي للأبحاث



## المقدمة

هذا التقرير هو عبارة عن ملخص لـ "تقييم المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية". وقام بإعداده معهد ميتسوبيشي للأبحاث بتكليف من وزارة الشؤون الخارجية اليابانية في عام 2012.

منذ نشأتها في عام 1954 ساهمت مساعدات اليابان الرسمية للتنمية في تنمية الدول الشريكة وإيجاد حلول للقضايا الدولية التي قد تتغير عبر الازمان. وفي الآونة الأخيرة، أصبح التنفيذ الفعال والكفؤ للمساعدات الرسمية للتنمية مطلوباً في اليابان والمجتمعات الدولية. وكذلك، قامت وزارة الشؤون الخارجية اليابانية بإجراء تقييمات للمساعدات الرسمية للتنمية وبشكل أساسي على مستوى السياسات من أجل تحقيق هدفين أساسيين: الأول تطوير ادارة المساعدات الرسمية للتنمية، والثاني ضمان المساءلة عنها. وقد تم توكيل إجراء هذه التقييمات لأطراف خارجية بقصد ضمان الشفافية والموضوعية.

وقد تم تنفيذ هذا التقييم بقصد مراجعة جميع المساعدات اليابانية المقدمة للأراضي الفلسطينية بهدف الحصول على الدروس المستفادة وال توصيات من أجل بلورة السياسات للدعم المقدم في المستقبل، بالإضافة الى المساهمة في المساءلة العامة لمساعدات اليابان الرسمية للتنمية من خلال نشر نتائج التقييم.

وقد ساهم كلا من البروفسور جويتشي إنادا (جامعة سينشو)، المقيم الرئيسي، والبروفسور ريوجي تاتياما (أكاديمية الدفاع الوطني الياباني)، المستشار، مساهمة جليلة في هذا التقييم. كما قامت وزارة الشؤون الخارجية اليابانية، ووكالة التعاون الدولي الياباني (جاিকা)، وفريق عمل المساعدات الرسمية للتنمية، والمؤسسات الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية، والجهات المانحة والمنظمات الأهلية، بتقديم العون والمساعدة القيمة لهذا الفريق. ونحن بدورنا نود أن ننتهز هذه الفرصة للتعبير عن خالص شكرنا وتقديرنا لكل الذين ساهموا في هذه الدراسة.

وأخيراً يود فريق عمل التقييم الاشارة الى أن الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة آراء أو مواقف الحكومة اليابانية.

فبراير 2013

معهد ميتسوبيشي للأبحاث



## تقييم المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية

 <p>مدرسة ذكور اريحا الثانوية التي شيدت من خلال المساعدات اليابانية</p>	<p><b>1. المُقيّمون</b> (1) المقيم الرئيسي البروفسور جويتشي إنادا (جامعة سينشو) (2) المستشار البروفسور ريوجي تاتياما (أكاديمية الدفاع الوطني اليابانية) (3) الاستشاري معهد ميتسوبيشي للأبحاث</p> <p><b>2. فترة التقييم</b> يوليو 2012 – فبراير 2013</p> <p><b>3. البلد الذي جرى فيه التقييم</b> الأراضي الفلسطينية</p>
<p><b>4. ملخص نتائج التقييم والتوصيات</b> <b>(1) نتائج التقييم</b></p> <p><b>(أ) ملائمة السياسات</b> لقد تأكد أن سياسة المساعدات اليابانية تجاه الأراضي الفلسطينية تتوافق مع أولويات خطة التنمية الوطنية الفلسطينية (2011-2013)، وتتسجم مع السياسات الفلسطينية العليا، ومع خطط مساعدات المجتمع الدولي، والمساعدات اليابانية الرسمية للتنمية وسياساتها الدبلوماسية.</p> <p><b>(ب) فعالية النتائج</b> في كل قطاع من القطاعات التسعة التي غطتها سياسة المساعدات اليابانية المقدمة للأراضي الفلسطينية، وتحديدًا: قطاع المياه والصرف الصحي، والصحة، والتعليم، وحماية المنكشفين إجتماعياً، وتحسين ادارة المال العام، والحكم المحلي، والتطوير الصناعي، والتنمية الزراعية، وتطوير السياحة، تم التأكد من وجود تحسن في السير نحو تحقيق الأهداف متوسطة المدى المتعلقة بإستقرار وتحسين نوعية حياة الفلسطينيين، وتعزيز قدراتهم الإدارية والمالية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.</p> <p><b>(ج) ملائمة اجراءات العمل</b> لقد تم التوصل الى أن طريقة وضع سياسة المساعدات اليابانية للأراضي الفلسطينية وطريقة تنفيذها تعتبر مناسبة بصورة عامة. إلا أنه ما يميز المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية هو ضرورة عرض هذه المساعدات على مؤسسات الحكومية الاسرائيلية والحصول على موافقتها. وبالتالي، وفي كثير من الأحيان، تتعرض الكثير من المشاريع للتأخير و/أو التغيير بسبب هذه السياسة. وقد تمت الإشارة الى الحاجة للمزيد من المرونة من قبل التعاون الإنمائي الياباني في هذا المجال.</p>	

## (د) النواحي الدبلوماسية

تم التوصل الى أن المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية لا تقتصر أهميتها على مساعدة الشعب الفلسطيني فقط، انما تعتبر آلية لحل الصراعات في الشرق الأوسط، والذي بدوره يؤثر على العالم بأسره. كما أن هذه المساعدات مهمة جدا للحفاظ على علاقات جيدة مع الدول العربية والدول الاسلامية الأخرى، الى جانب أهميتها في المحافظة على الأمان في اليابان في مجال الطاقة.

## (2) التوصيات الرئيسية

التوصيات التالية مبنية على الحقائق التالية: أن الأراضي الفلسطينية تقع تحت الاحتلال، وأن المساعدات للأراضي الفلسطينية تخضع لقيود تتمثل في ضرورة عرضها على المؤسسات الحكومية الإسرائيلية والحصول على موافقتها، وأن هذه المساعدات تتأثر بسهولة بالعوامل السياسية، وأخيراً أن الأطراف المعنية تمر بظروف غير مستقرة.

## توصيات متعلقة بالسياسة طويلة المدى

1. أهمية اعادة التأكيد على استمرار تقديم الدعم للأراضي الفلسطينية  
تعتبر المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية، والتي لها أهمية واسعة النطاق - حسبما تم تأكيده في التقييم - من النواحي الدبلوماسية، من التدابير المهمة التي لا بد من استمرارها حتى لو كان هناك تطور طفيف في النزاع الفلسطيني الاسرائيلي، وهناك حاجة لأن تعيد اليابان التأكيد على أهمية هذه المساعدات والمشاركة في تقديمها.

2. يجب وضع إطار موسع للأهداف وتنفيذ المساعدات وفقاً لهذا الإطار  
إن تقديم المساعدات للأراضي الفلسطينية من خلال آلية التعاون الانمائي عبر مساعدات اليابان الرسمية للتنمية يحتاج لخطوات ومبادرات سياسية لبناء الثقة بين الأطراف، ويُفضل استخدام العديد من هذه المبادرات كحزمة واحدة. ولإظهار هيكل هذه المبادرات بطريقة بارزة وواضحة، يُفضل وضع إطار موسع الأهداف لعملية السلام في الشرق الأوسط وتنفيذ المساعدات وفقاً لهذا الإطار.

3. ضرورة تطوير مفهوم "ممر السلام والازدهار"  
تطبق اليابان مفهوم ممر السلام والازدهار في إطار الوحدة الاستشارية الرباعية لتنفيذ التعاون الانمائي في ظل ظروف القيود الناتجة عن الإحتلال الإسرائيلي. ويفضل أن يتم استخدام هذا المفهوم بحده الأقصى في المستقبل. وفي ذات الوقت يجب الإسراع بدراسة إقامة مشاريع رئيسية جديدة بعد مشروع انشاء منطقة أريحا الصناعية الزراعية، حتى يتسنى لليابان الاستفادة بشكل فعال من مفهوم ممر السلام والازدهار.

## توصيات عملية قصيرة المدى

1. يجب استخدام آليات الدعم التي لها القدرة على الاستجابة بشكل مرن  
إذا أخذنا في الاعتبار ميزة المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية، ألا وهي ضرورة عرضها على المؤسسات الحكومية الإسرائيلية وأخذ موافقتها، فمن الضروري تطبيق آليات الدعم القادرة على الاستجابة بشكل مرن. ومن هنا فإننا نوصي باستمرار استخدام المساعدات بكثافة في مجال تمكين المجتمع، وتقديم المساعدات من خلال المنظمات الدولية، وللمشاريع الأهلية والأمن الانساني، الى جانب مشاريع المؤسسات الأهلية اليابانية.

2. يجب صياغة وتنفيذ المشاريع التي تستوجب مشاركة الدول المجاورة بشكل فعال  
يتمثل الهدف الرئيسي من تقديم المساعدات للأراضي الفلسطينية في تعزيز الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي. ومن المهم بشكل خاص تفعيل التبادل مع الدول المجاورة والمحيطة بما في ذلك إسرائيل. وبالتالي، فإننا نوصي بتشكيل وتنفيذ المشاريع المتوقع أن تساهم بشكل مباشر في تحقيق هذا الهدف الرئيسي.

3. يجب الاستمرار في تنفيذ المساعدات التي تستخدم نقاط القوة في اليابان  
من المهم استخدام المعرفة، والتكنولوجيا، والموارد البشرية بحيث يتم جلب نقاط القوة في اليابان لتلبية احتياجات الجانب الفلسطيني. وبالتالي فإننا نوصي بضرورة تطوير المساعدات التي تستخدم ميزة المقارنة لليابان ضمن سياق ممر السلام والازدهار، وان يتم بناء علاقات التعاون في المنطقة.

ما زالت القضية الفلسطينية تشكل لب الصراع بين العرب وإسرائيل الذي استمر لأكثر من نصف قرن، فيمكن لصراعات الشرق الأوسط التي نتجت عن ذلك أن تؤثر بشكل كبير على الإستقرار والإزدهار في المجتمع الدولي بأكمله، بما في ذلك اليابان. وفي إطار الجهود الحالية لإحلال السلام التي تهدف لحل الدولتين، أصبحت التنمية الإجتماعية والإقتصادية والتحضيرات لبناء دولة في الأراضي الفلسطينية أمراً لا غنى عنه. وبناءً على ما تقدم، فإن البعد المتعلق ببناء عملية السلام يعد واحداً من القضايا الهامة ضمن ميثاق مساعدات اليابان الرسمية للتنمية، وبالتالي تعد المساعدات اليابانية للأراضي الفلسطينية عنصراً هاماً يساهم في عملية السلام في الشرق الأوسط، ولهذا السبب يتم تنفيذها بشكل حثيث.

بدأ تقديم المساعدات اليابانية للفلسطينيين عبر تقديم العون للاجئين الفلسطينيين من خلال وكالة الغوث والتشغيل التابعة للأمم المتحدة (الأونروا) في عام 1953، وقد ازدادت قيمة هذه المساعدات عقب إتفاق أوسلو الخاص بحكم ذاتي مؤقت للفلسطينيين. ومنذ عام 1993، قدمت اليابان 1.3 بليون دولار على شكل مساعدات للأراضي الفلسطينية. وفي شهر نوفمبر من عام 2005 عقدت اليابان والسلطة الوطنية الفلسطينية اجتماعاً استشارياً لسياسات التعاون الاقتصادي، تم من خلاله التأكيد على تقديم المساعدات بالتركيز على: (أ) الدعم الإنساني، (ب) دعم جهود بناء الدولة، (ج) بناء الثقة، (د) تعزيز الاستدامة الاقتصادية الذاتية. وفي عام 2006، اقترح رئيس الوزراء آنذاك - كوايزومي مفهوم "ممر السلام والازدهار" الذي يحقق تنمية اقتصادية في وادي الأردن من خلال تعاون اقليمي بين اليابان واسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية والأردن، حيث تم الحصول على موافقة زعماء هذه الحكومات على هذا المفهوم. ولاحقاً في شهر فبراير من عام 2010، وبمناسبة زيارة الرئيس عباس لليابان، تم التأكيد من ان اليابان ستقدم الدعم لخطة التنمية الوطنية الفلسطينية، كما عُقدَ في شهر يوليو اجتماعاً على مستوى عالٍ بين اليابان والسلطة الفلسطينية تم من خلاله الاتفاق بين الجانبين على أن تقدم اليابان على مدى الثلاث سنوات القادمة المساعدات المباشرة على هيئة تعاون فني بشكل أساسي في سبع مجالات رئيسية وهي: (أ) دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، (ب) الزراعة، (ج) السياحة، (د) الحكم المحلي، (هـ) تحسين وتطوير إدارة المال العام، (و) تطوير مصادر المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، (ز) صحة الام والطفل. وفي شهر نوفمبر من عام 2010، عُقدَ اجتماع في طوكيو بين رئيس الوزراء الياباني - كان - والدكتور سلام فياض، رئيس الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تم التأكيد من خلاله على اهمية استمرار المبادرات للانشاء والتعمير في فلسطين على المدى المتوسط والبعيد. وفي ديسمبر من عام 2012، تم صياغة سياسة المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية بهدف اساسي وهو "بناء السلام من خلال تعزيز الاستقلال الاجتماعي والاقتصادي" وثلاثة أهداف متوسطة المدى لتحقيق ذلك، وهي: تحقيق الاستقرار وتحسين نوعية الحياة لدى الفلسطينيين، وتعزيز قدراتهم الادارية والمالية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

وبناءً على أهمية المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية، تم تنفيذ هذا التقييم بهدف تقييم السياسات العامة لهذه المساعدات الفلسطينية بغرض الحصول على الدروس المستفادة والتوصيات من أجل بلورة سياسة تقديم المساعدات في المستقبل. ومن ناحية أخرى، من خصائص هذه المساعدات أنها تتأثر بسهولة بالوضع السياسي في المناطق، ولها أهمية وأثر دبلوماسي عالىين وذلك بسبب الاهتمام العالي من المجتمع الدولي بالصراعات في الشرق الأوسط. أما الهدف الثاني لهذا التقييم فهو توضيح الأهمية السياسية للمساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية من منظور المصلحة الوطنية. ومن الأهداف الأخرى لهذا التقييم: المساهمة في الإعلان العام عن أنشطة المساعدات اليابانية الرسمية للتنمية من خلال نشر نتائج هذا التقييم، وقبول المساهمة امام الشعب الياباني، وتقديم مردود نتائج هذا التقييم للسلطة الوطنية الفلسطينية والجهات المانحة الأخرى، والمساهمة في تعزيز تطوير وابرار المساعدات اليابانية الرسمية للتنمية والتي هي مبنية على أساس "مراجعة المساعدات الرسمية للتنمية" التي تم نشرها في شهر يونيو من عام 2012.



## 2 نطاق ومدة التقييم

يسلط هذا التقييم الضوء على المساعدات اليابانية المقدمة للأراضي الفلسطينية. وقد تم تنفيذ تقييم شامل بالإضافة الى عمل تقييم لمدى ملائمة السياسات، وفعالية النتائج، وملاءمة اجراءات العمل، وتقييم آخر من النواحي الدبلوماسية. وقد تم تنفيذ هذا التقييم وفقاً "للطبعة السابعة" من إرشادات التقييم الخاصة بالمساعدات الرسمية للتنمية " وبالرجوع الى المعايير الخمسة لتقييم المساعدات التنموية للجنة المساعدات التنموية (DAC) .

إن موضوع التقييم كان منصّباً على سياسات الدعم والإنجازات التي تربت على هذه المساعدات، إلا أن التركيز كان على المبادرات منذ عام 2005 في مجالات الدعم الرئيسية الأربعة التي تقدمها اليابان وهي (الدعم الإنساني، ودعم جهود بناء الدولة، وبناء الثقة، وتعزيز الاستدامة الاقتصادي الذاتي). وبشكل خاص شمل نطاق التقييم : السياسة الجديدة لعام 2012 الخاصة بتقديم المساعدات للأراضي الفلسطينية، والتي كانت نتاج الاجتماع الذي عُقد في عام 2005 حول التعاون الاقتصادي، وطرح مفهوم "ممر السلام والازدهار" في عام 2006، والاجتماع الذي عُقد في عام 2010 على مستوى عالٍ بين اليابان وفلسطين. وفي عام 1999 تم ارسال وفد للأراضي الفلسطينية لتقييم المساعدات الرسمية للتنمية بهدف تحديد توجهات اليابان لسياسات تقديم المساعدات لعام 2000 وما تلاها . ومع ذلك، فان تقييم فعالية النتائج قد بيّن ما اذا كانت المساعدات قد نُفّدت على أساس السياسات السابقة، وبالتالي فان التقييم كان يغطي المدة من عام 2005 فصاعداً.

كذلك وبالإضافة الى المساعدات المباشرة، كان هناك عدد من المبادرات تُنفذ باستمرار من خلال منظمات دولية مثل المساعدات المقدمة للاجئين في الأراضي الفلسطينية عن طريق الاونروا (من موضوع هذا التقييم المساعدات المقدمة للاجئين داخل الأراضي الفلسطينية فقط)، والمساعدات الغذائية عن طريق برنامج الغذاء العالمي التابع للامم المتحدة (WFP)، الخ. وقد تم إدراج هذه المبادرات ضمن نطاق هذا التقييم. علاوة على ذلك، فقد تضمن موضوع التقييم أيضاً مشاريع صغيرة مثل مشاريع المساعدات المقدمة للمنظمات الأهلية ومشاريع الأمن الإنساني، الخ.

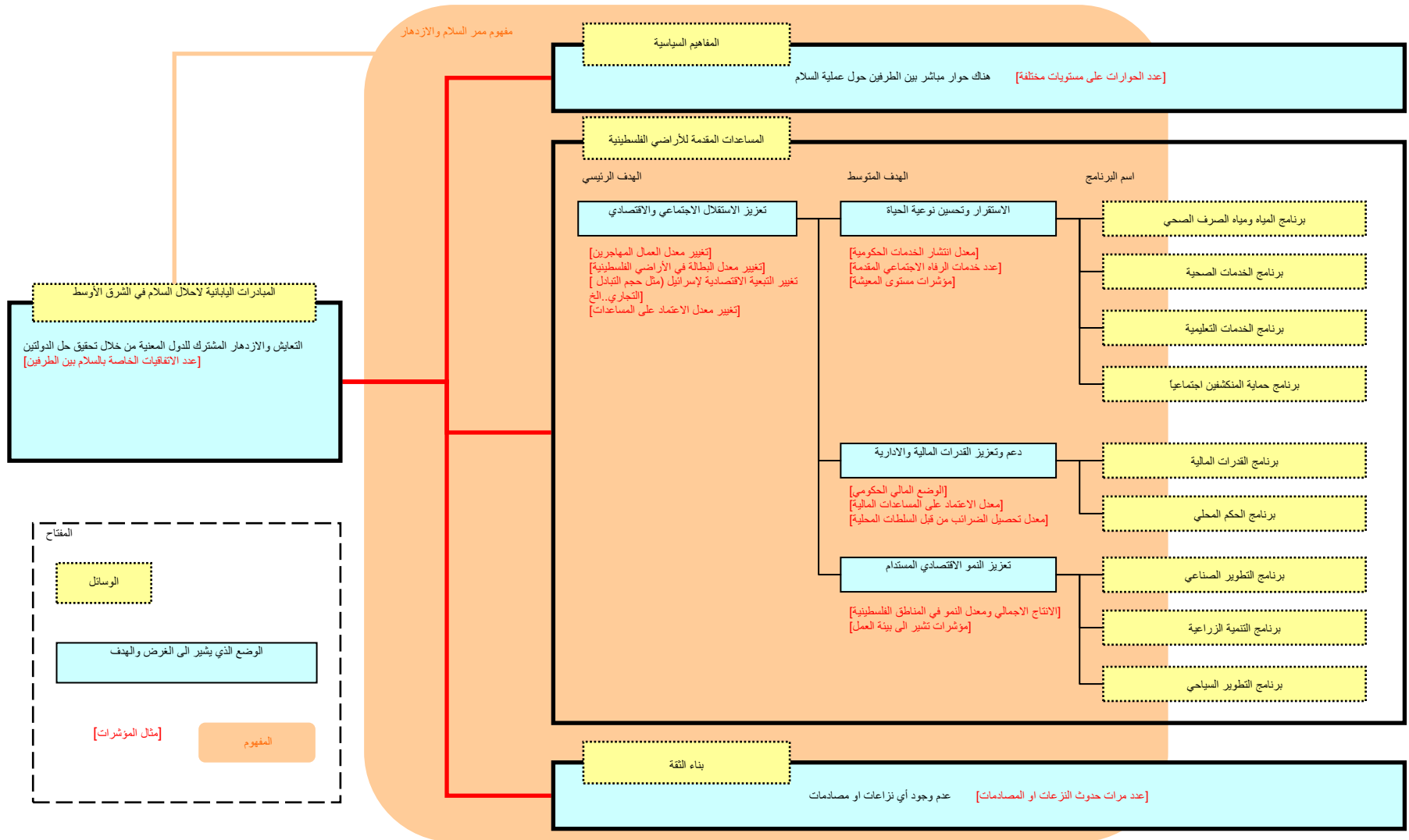
## 3 منهجية التقييم

تتضمن سياسة اليابان لتقديم المساعدات للأراضي الفلسطينية بناء اطار للأهداف - يتكون من تسعة برامج -، وثلاثة أهداف متوسطة المدى متمثلة في تحقيق الإستقرار وتحسين نوعية الحياة، وتعزيز القدرات الإدارية والمالية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام لتحقيق الهدف الرئيسي ألا وهو تعزيز الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي.

من ناحية أخرى، وكما ورد في الكتاب الأزرق الدبلوماسي، فإن المبادرات اليابانية الخاصة بعملية السلام في الشرق الأوسط تقوم على ثلاثة أسس وهي: "المفاهيم السياسية"، و"المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية"، و"بناء الثقة"، بالإضافة الى تعزيز مفهوم "ممر السلام والازدهار" الذي يربط هذه الأسس مع بعضها. وتحديدًا ، فإن المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية من خلال المساعدات اليابانية الرسمية للتنمية تُعتبر أحد الأسس الرئيسية لمبادرات السلام في الشرق الأوسط، وهي تشكل وبالتوازي مع المفاهيم السياسية وبناء الثقة جزءاً من مفهوم "ممر السلام والازدهار".

وكما ورد أيضاً في الكتاب الأزرق الدبلوماسي، فإن المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية، والتي تشكل إحدى المبادرات اليابانية للسلام في الشرق الأوسط، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفاهيم السياسية وبناء الثقة في مفهوم "ممر السلام والازدهار" ولا يمكن النظر إليها بمعزل عن هذه المبادرات. ولذلك، تم ادراج المفاهيم السياسية وبناء الثقة في نطاق هذا التقييم فيما يتعلق بالمبادرات المنفذة من خلال المساعدات الرسمية للتنمية.

يبين الشكل التالي كيف استطاع فريق عمل التقييم ان يضع اطارا للأهداف المتعلقة بالمساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية ضمن هيكل المبادرات اليابانية لاحتلال السلام في الشرق الأوسط، وذلك للتمكن من اجراء هذا التقييم. ويبين هذا الشكل الهدف الرئيسي والاهداف المتوسطة المدى مع بيان الحالة الذي تحقق فيها الهدف، كما يبين وسائل تحقيق هذه الاهداف.



الشكل: إطار موسع الأهداف للمساعدات المقدمة للفلسطينيين  
المصدر: إعداد فريق عمل التقييم

## 1.4 ملائمة السياسات

لقد تم التأكد من أن السياسة الخاصة بمساعدة الأراضي الفلسطينية تتوافق مع الأولويات الأربعة لخطة التنمية الوطنية الفلسطينية (2011-2013)، كما انها تتسجم مع السياسات العليا الفلسطينية، وخطط مساعدات المجتمع الدولي ومساعدات اليابان الرسمية للتنمية وسياساتها الدبلوماسية.

## 1.1.4 اتساق المساعدات مع الاحتياجات التنموية لمنثقي المساعدات

إن السياسة الاساسية (الهدف الرئيسي) والمجالات الهامة (الاهداف المتوسطة) التي تتضمنها سياسة تقديم المساعدات للأراضي الفلسطينية والتي تمت صياغتها في عام 2012 تتوافق مع القضايا الرئيسية الاربعة لخطة التنمية الفلسطينية المتوسطة المدى (2011-2013). وعليه، فقد تم التأكد من ان المبادرات اليابانية تتلائم مع وتساهم في تلبية الاحتياجات التنموية للمستفيدين الفلسطينيين.

## 2.1.4 اتساق المساعدات مع سياسات اليابان العليا

إن المساعدات اليابانية المقدمة للأراضي الفلسطينية تُنفذ بناءً على سياسة المساعدات في الأراضي الفلسطينية. والهدف الرئيسي للمساعدات في هذه السياسة هو بناء السلام، وينسجم ذلك مع "ميثاق المساعدات اليابانية الرسمية للتنمية" والذي تمت صياغته في عام 2003، وهو ما يعتبر السياسة العليا في اليابان. كما تتسجم هذه المساعدات مع أهداف سياسات اليابان متوسطة المدى للمساعدات الرسمية للتنمية (والتي تشكلت في عام 2005)، كالححد من الفقر، والتنمية المستدامة، ومبادرات القضايا الدولية، وإحلال السلام. 1

## 3.1.4 موقف اليابان بين المبادرات الدولية

تشارك اليابان في لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدات الدولية المقدمة للأراضي الفلسطينية (AHLC)، والتي تُعتبر بمثابة منتدى تحضره السلطة الوطنية الفلسطينية والجهات المانحة لمشاركة القضايا المتعلقة بمساعدة الفلسطينيين. وما زالت هذه اللجنة تعقد إجتماعاتها في كل عام منذ 1993، حيث تعلن كل جهة مانحة عن المساعدات التي قدمت والتي تعترم تقديمها، كما تقوم هذه الجهات بالتنسيق فيما بينها لتجنب أي تداخل أو ازدواج في تقديم المساعدات بينها.

## 4.1.4 ميزة المقارنة لليابان

تم التأكد من أن المساعدات اليابانية المقدمة للأراضي الفلسطينية لها ميزة مقارنة، وذلك في: اختيار مناطق تنفيذ هذه المساعدات والتنفيذ الثابت لها، وتركز المساعدات في أريحا ووادي الأردن، والمجالات الدبلوماسية. كما يتم استخدام التقنيات العالية والخبرات اليابانية بشكل حثيث في مجال البيئة والصحة، الخ، عن طريق المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية. كما استمرت اليابان بتقديم مساعداتها بالرغم من التقلبات السياسية في الأراضي الفلسطينية. وقد كان هذا محط الثناء والتقدير لوفاء اليابان بالتزاماتها من قبل مؤسسات حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات الدولية. ومن نقاط القوة للمساعدات اليابانية المقدمة للأراضي الفلسطينية تركزها في أريحا ووادي الأردن. فمن خلال تنفيذ مشاريع مختلفة في هذه الأراضي بطريقة مركزة، (1) تم تحقيق التآزر مع مشاريع أخرى من خلال المبادرات المنفذة في مجالات عدة، مثل الزراعة والسياحة وغيرها، (2) وابرار وجود المساعدات اليابانية في هذه الأراضي، (3) وتفعيل المساعدات الشمولية، وقد تم تقييم كل من هذه النقاط بعناية. وعلى الصعيد الدبلوماسي، فإن أحد أهم نقاط القوة لليابان هي تنفيذ المساعدات في الأراضي الفلسطينية من خلال تعاون ثلاثي بالاشتراك مع جهات مانحة ناشئة.

## 2.4 فعالية النتائج

قام فريق العمل بتقييم فعالية النتائج في برامج القطاعات التسعة في سياسة المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية ، وهي: المياه والصرف الصحي، والخدمات الصحية، والخدمات التعليم، وحماية المنكشفين إجتماعياً، وتحسين إدارة المال العام، والحكم المحلي، والتطور الصناعي، والتنمية الزراعية، وتطوير السياحة. وقد تم التأكد في كل من هذه القطاعات من تحسن سيرها في تحقيق الاهداف متوسطة المدى، وهي بالتحديد الاستقرار وتحسين نوعية حياة الفلسطينيين، وتعزيز قدراتهم الادارية والمالية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وبهذا نتوصل الى أن النتائج كانت على درجة عالية من الفعالية.

### 1.2.4 الاستقرار وتحسين نوعية الحياة

#### (1) المياه والصرف الصحي

قامت اليابان بصياغة برنامج تعاوني لتعزيز نظام معالجة مياه الصرف الصحي وتحسين المرافق وشبكات المياه في الأراضي الفلسطينية - التي تعاني من مصادر مياه محدودة -، كما يهدف البرنامج الى دعم مخزون مصادر المياه الجوفية التي يتقاسمها الفلسطينيون مع اسرائيل. وكنتيجة للمساعدات التي تقدمها اليابان والمجتمع الدولي فإن عدد مصادر المياه الصالحة للاستعمال في الأراضي الفلسطينية أخذت في التزايد. كما أن كمية المياه التي تأتي عبر شبكات المياه العامة - كنسبة من المياه اللازمة للاستخدام المنزلي - في الأراضي الفلسطينية، قد ازدادت هي الأخرى. الامر الذي أدى الى تحسين وزيادة كمية المياه اللازمة للاستخدام المنزلي. وهكذا يمكن التأكد من أن المبادرات اليابانية في قطاعي المياه والصرف الصحي ساهمت في تحسين الوضع في هذين القطاعين في الأراضي الفلسطينية.

#### (2) الصحة

من خلال مشاريع التعاون الفني لكتيب صحة الأم والطفل والصحة الانجابية، استطاعت اليابان ان تنجح بنشر هذا الكتيب بشكل واسع في فلسطين، وهو ما كان محط ثناء وتقدير الجانب الفلسطيني، كما حظي على تغطية اعلامية مكثفة. فقد انخفض معدل وفيات الاطفال حديثي الولادة في الأراضي الفلسطينية بشكل ملحوظ من 27.6% في عام 2006 الى 20% في عام 2010، الامر الذي يجسد مساهمة المساعدات اليابانية والمجتمع الدولي في تحسين وضع قطاع الرعاية الصحية. وبشكل خاص، يعتبر أن هناك مساهمة كبيرة في الحد من معدل الوفيات بين الاطفال حديثي الولادة.

#### (3) التعليم

تشهد مرحلتنا التعليم الابتدائية والاعدادية تزايداً في أعداد الطلاب الفلسطينيين. وكنتيجة لتطوير المدارس عن طريق المساعدات و التي تقدمها اليابان والمجتمع الدولي، أصبح من الممكن الحصول على مساحات مناسبة للفصول في كل من المدارس الحكومية ومدارس الوكالة، بموجب عدد الطلاب بكل فصل في المرحلتين الابتدائية والاعدادية. وهكذا يمكن ملاحظة وجود تحسن في البيئة التعليمية للطلاب الفلسطينيين بفضل المساعدات المقدمة من اليابان والمجتمع الدولي.

#### (4) حماية المنكشفين إجتماعياً

بلغ إجمالي قيمة المساعدات الغذائية للأراضي الفلسطينية التي قدمها برنامج الغذاء العالمي التابع للامم المتحدة (WFP) خلال الفترة من 2005-2011 ما قيمته 565.5 مليون دولار، منها 4% (أي 22.1 مليون دولار) مقدمة من اليابان. كما شكلت المساعدات المقدمة من اليابان ما نسبته 15-20% من تكاليف المساعدات الغذائية الكلية التي تقدمها وكالة

الغوث لمخيمات اللاجئين. وهكذا فقد تم التأكد أن الدعم المقدم من اليابان يساهم بنسبة ثابتة في المبادرات المبذولة لحماية المنكشفين إجتماعياً في فلسطين، كما تم التأكد من أن جُلّ هذا الدعم يصل الى الأشخاص المحتاجين فعليا.

علاوة على ذلك، فإن بعض المشاريع مثل مكافحة الآفات التي تصيب أشجار الزيتون ومشاريع الحد من الفقر بين المجموعات النسائية في الضفة الغربية (مساعدات مقدمة للجمعيات الأهلية اليابانية) قد أعطت نتائج ملموسة مثل تحسين دخل المزارعين في المناطق المستهدفة، وتحسين وضع المرأة في المجتمع، الخ. وهذه المشاريع تعتبر مثالا جيدا حيث حصلت على استحسان وموافقة الحاكم المحلي للمنطقة.



صور من قرية طوباس في منطقة جبلية ينفذ فيها المساعدات في زراعة الزيتون (على اليسار) ومزارعي الزيتون (على اليمين)

## 2.2.4 تعزيز القدرة المالية والادارية

### (1) قطاع الادارة المالية

في ظل الوضع المالي الصعب الذي تمر به السلطة الوطنية الفلسطينية، قدمت اليابان منذ عام 2007 مبلغاً إجمالي قدره 7.4 بليون بين كمنح مباشرة خارج نطاق المشاريع. وقد تم استخدام صندوق الأموال المحصلة من إيرادات هذه المنح (Counterpart Fund) لتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية باعتبارها مصدر من مصادر الأموال العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث اسهم هذا الصندوق الى حد ما في الحد من العجز المالي. ومع أن هذه المساعدات التي تقدمها اليابان تعتبر جزءا بسيطا من إجمالي المساعدات المالية التي يقدمها المجتمع الدولي للسلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن السلطة تقدر هذه المساعدات المالية الثابتة. وقد تم تأكيد ذلك من خلال نتائج المقابلات التي اجريت في فلسطين.

### (2) الحكم المحلي

بالإضافة الى جهود الحكومة الفلسطينية، تم تنفيذ العديد من المبادرات من قبل اليابان بهدف تحسين تقديم الخدمات الادارية من خلال رفع قدرات موظفي الحكم المحلي وضمان الإيرادات على المستوى المحلي. ومن امثلة المشاريع التي غطتها المساعدات اليابانية في هذا المجال "مشروع دعم النشاطات العامة في المجتمعات المحلية في وادي الاردن" (منحة لتمكين المجتمع)، و"مشروع تحسين نظام الحكم المحلي في فلسطين" (تعاون فني)، و"مشروع تطوير القدرات لمعالجة النفايات الصلبة في أريحا ووادي الأردن في فلسطين" (تعاون فني) و"مشروع تحسين ادارة النفايات في مناطق الضفة الغربية" (برنامج لدعم التغيرات المناخية والبيئية) وغيرها من المشاريع. و نتيجة لهذه المساعدات والمنح مثلا ازدادت نسبة

النفيات الصلبة التي تقوم مؤسسات الحكم المحلي بنقلها. وهكذا فقد تم التأكد من أن المساعدات المقدمة من اليابان لسطات الحكم المحلي داخل الأراضي الفلسطينية تساهم بشكل فعال في هذا القطاع.

### 3.2.4 تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة

#### (1) التطوير الصناعي

قدمت اليابان المساعدات لرعاية الصناعات الواعدة بهدف تشجيع التصدير في القطاع الصناعي الفلسطيني. ومن مبادرات المثالية هي المبادرات التي تحقق مفهوم "ممر السلام والازدهار"، وهو مبادرة يابانية ذات أهداف متوسطة الى طويلة المدى للتعيش والازدهار المشترك في المستقبل بين اسرائيل وفلسطين. وقد تمثل هذا المفهوم في مشروع رئيسي وهو مشروع منطقة أريحا الصناعية الزراعية (JAIP)، حيث يشغل القطاع الخاص في المناطق الفلسطينية معظم هذا المشروع. وسيتيح هذا المشروع الفرصة لانشطة الشركات الصغيرة جداً والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما سينعش الصناعة في الأراضي الفلسطينية، وهذا بدوره سيخلق فرص عمل جديدة وزيادة في الدخل في المستقبل.



إنشاء منطقة لتصنيع المنتجات الزراعية (على اليسار)  
والمعمول الذي سيتم انتاجه من التمر في هذه المنطقة (على اليمين)

#### (2) التنمية الزراعية

أما في القطاع الزراعي فقد ركزت المساعدات اليابانية للأراضي الفلسطينية منذ عام 2005 وحتى الآن على المشاريع المكملة لمشروع منطقة أريحا الصناعية الزراعية، مثل: "مشروع تعزيز نظام الدعم بالتركيز على الزراعة المستدامة في أريحا ووادي الأردن" (تعاون فني)، و"مشروع تحسين التوسع الزراعي في منطقة وادي الأردن" (تعاون فني) وغيرها من المشاريع. علاوة على ذلك، تم تنفيذ مشاريع أخرى بشكل مستقل في مناطق أخرى، مثل: مشروع تعزيز القطاع الزراعي - التدريب والترويج لطرق الممارسات المستدامة الصديقة للبيئة في قطاع غزة (مساعدات لمشاريع المنظمات الأهلية اليابانية). ونتيجة لهذه المبادرات التي قدمتها اليابان، من المتوقع تحقيق نتائج مستقبلية مثل زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي.

#### (3) تشجيع السياحة

من احد خصائص المبادرات اليابانية في القطاع السياحي هو اتباع مفهوم السياحة المجتمعية والذي تم تبنيه أيضاً لتعزيز

السياحة المحلية في اليابان. تم التأكد من نتائج هذه المبادرات مثل زيادة عدد الزوار لمركز استعلامات أريحا السياحيا. كما يتوقع في المستقبل الحصول على المزيد من نتائج تعزيز الانشطة المجتمعية المبنية على السياحة مثل تحسين تعزيز الزراعة والحرف المحلية، الخ.

#### 4.2.4 المساهمة في تحقيق الهدف الرئيسي

ومن النقاط الهامة المتعلقة بمساهمة المساعدات اليابانية المقدمة للأراضي الفلسطينية مثلا تعزيز مفهوم "ممر السلام والازدهار"، حيث شكلت الاطراف الاربعة (السلطة الوطنية الفلسطينية، واسرائيل، والاردن، واليابان) هيئة استشارية لتشجيع الحوار حول التعاون الانمائي المحلي. كما نفذت اليابان مبادرات أخرى لتشجيع هذا الحوار بين هذه الأطراف والدول المجاورة.

وبالإضافة الى ذلك، تساهم العديد من مشاريع المساعدات اليابانية المتعلقة بقدرات ونشاطات السلطة الفلسطينية في عملية بناء السلام، والذي بدورها تساهم في استقرار السلطة الوطنية الفلسطينية كواحدة من الاطراف المشاركة في عملية سلام في الشرق الأوسط. أي أنه في ظل ظروف الاحتلال، فإن المحافظة على نوعية حياة الشعب الفلسطيني تمثل الحد الأدنى من شروط نشر السلام في المنطقة. وبالتالي، يمكن القول بأن مبادرات المساعدات اليابانية للأراضي الفلسطينية التي تساهم في المحافظة على هذه الظروف هي مبادرات فعالة.

#### 3.4 ملاءمة السياسات

لقد تم تقييم سياسة صياغة المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية وتنفيذها بأنها ملائمة بشكل عام. غير أنه وبسبب ميزة المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية، الا وهي ضرورة عرض هذه المساعدات على المؤسسات الحكومية الاسرائيلية والحصول على موافقتها، يتم تأخير العديد من المشاريع وتغييرها. وقد أشرنا سابقا الى انه لا بد للتعاون الياباني الانمائي من إظهار المزيد من المرونة للتكيف مع هذا الوضع.

#### 1.3.4 ملاءمة عملية صياغة السياسات

عند صياغة السياسات اليابانية لتقديم المساعدات للأراضي الفلسطينية، وهي المعمول بها حاليا، لقد تم التأكد من ان مسودة تلك السياسات أعدت بعد مناقشتها بين مكتب ممثلية الحكومة اليابانية ووكالة التعاون الدولي الياباني (جاياكا)، وأنه قد تمت صياغتها بعد مناقشتها باستفاضة مع مقر وزارة الشؤون الخارجية اليابانية والمقر الرئيسي لجاياكا، الخ.

كما تؤكد هذه الدراسة أيضا على أن مفهوم "ممر السلام والازدهار" قد تمت صياغته بالأساس في مقر وزارة الشؤون الخارجية اليابانية وسفارة اليابان في إسرائيل ومكتب جاياكا في فلسطين. وقد تم ذلك على أثر زيارة رئيس الوزراء الياباني كوايزومي في عام 2006 للأراضي الفلسطينية لأول مرة منذ 10 سنوات. وهكذا تم وضع التوجهات الرئيسية آنذاك بمشاركة الاطراف المعنية، كما تم توضيح توجهات المساعدات اليابانية وإعطاء الزخم المطلوب لها في نفس الوقت. ونتيجة لذلك وحتى بعد مرور أكثر من سنة اعوام على طرح مفهوم "ممر السلام والازدهار" مازال هذا المفهوم يحظى بأهمية خاصة في الوقت الحاضر.

#### 2.3.4 ملاءمة اجراءات التنفيذ

خلال مرحلة تنفيذ المشاريع يكون هناك مناقشات مستفيضة بين الجانب الياباني ووزارة التخطيط والتنمية الادارية الفلسطينية. وقد تم التأكد من عدم وجود أية مشاكل في التنسيق بين الجانبين. وبالنسبة للمشاريع التي تنفذها اليابان عبر المنظمات الدولية، فإنه يتم عقد الاحتفالات على قدر المستطاع عند تبادل مذكرات التفاهم مع المنظمات الدولية المستفيدة في فلسطين بحضور المسؤولين من مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية المعنية. كما يتم أخذ معايير دعائية عند بدء



ونهاية أي مشروع من المشاريع الأهلية والأمن الانساني كنشر البيانات الصحفية على مسؤولي حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية باللغتين الانجليزية والعربية، الخ.

وكذلك الامر، بالنسبة للمجتمع الدولي فعند تقديمهم المساعدات لفلسطين، لا بد من مناقشتها مع المؤسسات الحكومية الإسرائيلية والحصول على موافقتها، وبناءً على موقف الجانب الإسرائيلي قد يتم في كثير من الحالات تأخير المشروع او حتى تعليقه. وعندما يكون هناك مطلب لتغيير التصميم الأولي للمشروع أو خطته فان الجانب الياباني يحتاج وقتاً للرد على ذلك، فهو غير قادر على تغيير الخطط الأولية بشكل مرن. ومن خلال الاجتماعات المحلية التي عقدت مع الجانب الفلسطيني كانت هناك إشارة الى صرامة الجانب الياباني والذي يمثل عائقاً في تأخير المبادرات بسبب عدم مرونتهم في القدرة على تعديل المشاريع.

ومن آليات التنسيق الأخرى مع الجهات المانحة، منتدى التنمية المحلي (LDF) الذي يأتي تحت اطار لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية (AHLC). ويجمع هذا المنتدى الجهات المانحة المحلية والحكومة الفلسطينية للتنسيق فيما بينهم من خلال عقد مجموعات العمل القطاعية التي تتدرج تحت أربع مجموعات استراتيجية. واليابان لا تقوم فقط بالمشاركة الفعالة في هذه الاجتماعات بل هي تلعب دوراً ريادياً في تنسيق وتنظيم المساعدات، ومن الأمثلة على ذلك استضافة اجتماع AHLC في طوكيو في عام 1999، الخ.

#### 4.4 المنظور الدبلوماسي

##### 1.4.4 عملية السلام في الشرق الأوسط

في هذه الايام عندما يكون للدول العربية وغيرها من الدول الاسلامية بالاضافة الى الدول الاخرى التي تضم جاليات يهودية كبيرة، نفوذاً قوياً في العالم، فإن مشكلة السلام في الشرق الأوسط لا تُعدُّ مشكلة مقصورة على المنطقة نفسها بل أنها تشكل مصدر قلق على العالم بأسره، بما في ذلك اليابان. وإذا ما اصبحت مشكلة الشرق الأوسط أكثر خطورة فمن المتوقع ان يسود عدم الاستقرار ليس في المنطقة فحسب بل في العالم بأسره. ومن المهم بالنسبة لليابان أن لا تنهار عملية السلام في الشرق الأوسط المبنية على حل الدولتين، وبالتالي فانه ليس من الصعب ان نرى مدى أهمية دعم السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي تُعتبر الطرف الاكثر هشاشة بين بقية الأطراف في عملية السلام في الشرق الأوسط.

وهذا يعني ان اليابان لا يتوجب عليها فقط ان توفر المساعدات للمشاريع بل عليها أيضاً ان تقدم المساعدات المباشرة للسلطة الوطنية الفلسطينية بقصد توفير الدعم المالي لها، وتعتبر هذه المساعدات أمراً هاماً ولا بد من استمرارها في المستقبل.

##### 2.4.4 المنظور الدبلوماسي مع الدول العربية والدول الاسلامية الأخرى

يرجع تاريخ بداية المساعدات اليابانية للأراضي الفلسطينية لعام 1953 عندما بدأت اليابان بتقديم المساعدات للأونروا لدعم اللاجئين الفلسطينيين. إن بداية مساعدة الشعب الفلسطيني بدأت عندما طلبت اليابان الانضمام الى الامم المتحدة وتم على اثرها اتخاذ خطوات دبلوماسية للحصول على دعم العديد من الدول. وكجزء من هذه المناورة، كان هناك تصور مفاده انه من الممكن الحصول بسهولة على دعم الدول العربية والاسلامية بتقديم المنح والمساعدات. وطالما ان الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي ليس أمراً يمكن أن يتجاهله العرب، فقد اتم الاقتراض انه بالمشاركة في هذه القضية الهامة يمكن تحقيق المنفعة الدبلوماسية بالحصول على دعم الدول العربية وغيرها من الدول الاسلامية.

##### 3.4.4 ضمان الأمان في اليابان في مجال الطاقة

ومن وجهة نظر ضمان أمان الطاقة، تأتي أهمية الحفاظ على علاقات الصداقة مع الدول العربية ومن المهم أيضاً ان يكون

هناك استقرار في الشرق الأوسط بما في ذلك فلسطين. إن الصراعات في الشرق الأوسط تؤثر بشكل كبير على استقرار المنطقة ككل وقد ينتج عنها ارتفاع مفاجئ في أسعار النفط كما حصل في أزمة البترول التي وقعت في عام 1973، وحرب الخليج التي وقعت عام 1991. وفي هذا السياق فإن هذا يعني أن الاستمرار الفعال لتقديم المساعدات للأراضي الفلسطينية ينطوي أيضاً تحت المصلحة الوطنية.

#### 4.4.4 الآثار الدبلوماسية

لتحقيق أقصى درجات المنافع الدبلوماسية والفوائد المتوخاه من أمان الطاقة، فإنه من الضروري الاهتمام بالاعلام الدعائي لتوعية المجتمع الدولي (وخاصة الدول العربية وغيرها من الدول الإسلامية) بالمساعدات التي تقدمها اليابان. وقد تم التأكد من خلال هذه الدراسة على ضرورة اعطاء اهمية لانشطة العلاقات العامة، كأن تقوم اليابان على سبيل المثال، ببذل جهود كبيرة لنشر مبادراتها الخاصة بفلسطين في الصحف التي تصدر بالعربية. وكذلك عند تقديم المساعدات عن طريق منظمات دولية، الخ، يجب بذل الكثير من الجهود للاعلان عن ان هذه مساعدات يابانية.

#### 5.4.4 المفاهيم السياسية وبناء الثقة

من الممكن القول بأن المساعدات اليابانية المقدمة للأراضي الفلسطينية لا تترك فقط آثارا تنموية اقتصادية واجتماعية بل لها أثر سياسي في مساهمتها في بناء السلام، والمساهمة أيضا في بناء الثقة بين الاطراف المعنية بالسلام في الشرق الأوسط. فمثلاً في أثناء تطوير منطقة أريحا الصناعية الزراعية، قامت اليابان بفتح ودعم حوار بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، عاملة كوسيط بين الطرفين، حيث تمكنت اليابان من الحصول على الحد الأقصى من التنازلات من الجانب الاسرائيلي.

وقد اوضحت إسرائيل سياساتها الخاصة بالدعم الفعال للتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، كما أوضحت توقعاتهم العالية من التعاون الياباني (جاء ذلك في لقاء مع وزارة الشؤون الخارجية الاسرائيلي). وكمثال على التعاون الدولي، حصلت اليابان على تصريح بتنفيذ مشاريع للتنمية في المنطقة C بعد محاولات حثيثة لإقناع الجانب الاسرائيلي. وتدرج هذه المشاريع تحت اطار منح المساعدات اليابانية الخاصة بتمكين المجتمع. وكنتيجة لهذه المبادرة اليابانية قامت دول مانحة أخرى ببدء مشاريع في هذه المنطقة أيضا.

إن المساعدات اليابانية المقدمة للأراضي الفلسطينية لا تنطوي أهميتها على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل على آثارها الدبلوماسية أيضا. إن هذه المساعدات تتأثر بسهولة بالوضع السياسي، لذا فإنه من الصعب وصف الطريق لتحقيق أهداف التنمية، فمن المفضل ان يكون للتعاون التنموي من خلال مساعدات اليابان الرسمية للتنمية، آثار ايجابية ليس فقط على التنمية الاجتماعية والاقتصادية بل على النواحي السياسية أيضا. لذلك من الجيد أن يتم تعزيز التعاون الانمائي بالتعاون مع المفاهيم السياسية وبناء الثقة.

## 5. التوصيات

### 1.5 الاعتبارات الأساسية الخاصة بالتوصيات الناتجة عن هذا التقييم.

من نتائج هذا التقييم، اتضح ان المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية تختلف عن التعاون التنموي لدول ومناطق اخرى بسبب طبيعة وظروف الأراضي الفلسطينية كونها تحت الاحتلال، وسيظهر ذلك في النقاط التالية:

- (1) إن تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في "احلال السلام من خلال تعزيز الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي" يتأثر الى حد كبير بالعوامل السياسية. وعليه، يمكن القول بأن هناك حداً لطرح مبادرات التنمية المبنية على التعاون فقط. ومن الضروري دمج هذه المبادرات مع المفاهيم السياسية وخطوات بناء الثقة.
- (2) إن السلطة الوطنية الفلسطينية التي تُعتبر طرفاً في عملية السلام هي الاخرى في وضع غير مستقر. وللمساعدات المقدمة للسلطة اهمية كبيرة في الحفاظ على إطار السلام نفسه.
- (3) يجب مناقشة كل مشروع من المشاريع مع المؤسسة الحكومية الاسرائيلية والحصول على موافقتها، وهذا قد يشكل عقبة كبيرة.

وبالنظر الى العوامل المميزة للمساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية، يمكن ان نستخلص انه لا بد من إتخاذ العديد من المعايير الاضافية بهدف زيادة وعي الشعب الياباني باهمية مساعدة الأراضي الفلسطينية وموافقة على هذا الدعم. وقد تم في هذا التقرير تقسيم هذه المعايير ووضعها على شكل توصيات من منظور السياسات طويلة المدى وتوصيات من المنظور العملي قصير المدى.

### جدول: توصيات خاصة بالمساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية

من منظور السياسات طويلة المدى	من المنظور العملي قصير المدى
1: يجب اعادة التأكيد على استمرار تقديم الدعم للأراضي الفلسطينية.	1: يجب استخدام آليات الدعم التي لها القدرة على الاستجابة بشكل مرن.
2: يجب وضع اطار موسع الأهداف وتنفيذ المساعدات وفقاً لهذا الاطار.	2: يجب صياغة وتنفيذ المشاريع التي تستوجب مشاركة الدول المجاورة بشكل فعال.
3: يجب مواصلة تطوير مفهوم "ممر السلام والازدهار"	3: يجب الاستمرار في تنفيذ المساعدات التي تستخدم نقاط القوة في اليابان.

المصدر: إعداد فريق عمل التقييم.

## 2.5 توصيات مبنية على سياسة طويلة المدى

### 1.2.5 التوصية الأولى: أهمية إعادة التأكيد على استمرار تقديم الدعم للأراضي الفلسطينية

من خلال التقييم من المنظور الدبلوماسي، أكد هذا التقييم على ان المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية لها أهمية واسعة النطاق. فبالإضافة الى أهميتها كدعم للشعب الفلسطيني، فانه لها أهمية أيضاً تتمثل في مبادرة حل الصراعات في الشرق الاوسط، والتي تحمل أثراً كبيراً على العالم بأسره. فهذه المساعدات لها أهمية خاصة في الحفاظ على علاقات جيدة مع العالم العربي والدول الاسلامية الأخرى، ولها أيضاً أهمية خاصة لضمان الأمان في اليابان في مجال الطاقة. ونظراً لمدى أهمية هذه المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية، لا بد من استمرارها حتى لو كان هناك تطور طفيف على صعيد النزاع الفلسطيني - الاسرائيلي. وهناك حاجة لأن تؤكد اليابان من جديد على أهمية هذه المساعدات والمشاركة في تقديمها. وبشكل خاص، توصي هذه الدراسة بضرورة بيان أهمية هذه المساعدات في الوثائق المصاحبة لسياسة تقديم المساعدات للأراضي الفلسطينية.

كذلك، لا يمكن للسلام في الشرق الاوسط ان يتقدم بدون مشاركة الدول المعنية. فالشعب الفلسطيني مرغم على ان يعيش حياته في ظل قيود الاحتلال الاسرائيلي بالإضافة الى غياب الخدمات العامة والاضطرابات المدنية المتكررة، الخ. الا انهم لا يستطيعون العيش بدون استمرار المساعدات الانسانية والمعونات الطارئة من المجتمع الدولي. وبناء على هذا الحال الذي يعيشه الشعب الفلسطيني وأهمية دعم السلطة الوطنية الفلسطينية، فانه من الضروري ان يتم توضيح المساعدات الغذائية والمالية والمساعدات في مجال البنى التحتية ضمن اطار الاهداف الخاص بالمساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية. كذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار المساعدات الانمائية المستدامة على المدى الطويل للحد من اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية على المساعدات.

### 2.2.5 التوصية الثانية: يجب وضع اطار موسع للأهداف وأن يتم تنفيذ المساعدات وفقاً لهذا الاطار.

يتمثل الهدف الرئيسي للمساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية في "إحلال السلام من خلال تعزيز الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي". إلا انه من غير الممكن الوصول الى هذا الهدف بالتعاون الانمائي فقط. إن التعاون الانمائي ليس إلا مساعدة لتجهيز البيئة الضرورية للسلام والاستقرار في الأراضي الفلسطينية. ومن هذا المنطلق، يجب على اليابان أن تضع مساعداتها ضمن اطار موسع الأهداف للوصول الى الهدف الرئيسي وهو تحقيق السلام في الشرق الاوسط. ولتحقيق هذا السلام، لا بد ان يكون هناك مبادرات في القطاعات الثلاثة التالية: (1) المفاهيم السياسية، (2) والمساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية، (3) وبناء الثقة، الى جانب تعزيز مفهوم "ممر السلام والازدهار" الذي يحتضن هذه المبادرات كلها.

كما يتضح في نتائج التقييم الخاصة بمدى ملاءمة اجراءات تنفيذ المساعدات، فإن عرض المساعدات على المؤسسات الحكومية الاسرائيلية والحصول على موافقتها يُعتبر أمراً هاماً لتقديم المساعدات للأراضي الفلسطينية. ولذلك فانه بدون الحوار ووجود الثقة بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني لا يمكن للمساعدات ان تستمر في مسارها. وعلى وجه الخصوص، فان دعم الفلسطينيين عن طريق مبادرات انمائية من خلال مساعدات اليابان الرسمية للتنمية، يجب أن تقم كحزمة واحدة مع المبادرات المتعلقة بالمفاهيم السياسية وبناء الثقة. ولاظهار هيكل هذه المبادرات بطريقة بارزة وواضحة، يُفضل وضع اطار موسع الأهداف لمبادرات عملية السلام في الشرق الاوسط. وعلى سبيل المثال، يجب ذكر هذا الاطار في الوثائق المرفقة لسياسة المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية. كما يجب تنفيذ مبادرات المساعدات وفقاً لهذا الاطار. ويوصى أيضاً بضرورة تحديد مؤشرات التقييم وفقاً للأهداف (الشكل 2.4 في الجزء 2 بينين 2-3 مقترحات كأمتلة على مؤشرات لاهداف متوسطة).

وبوضع الاطار الموسع للأهداف بهذه الطريقة، يمكن ان نبين بوضوح اكثر أهمية زيادة المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية بشكل متكامل مع تعزيز المفاهيم السياسية وبناء الثقة التي تُعتبر من مميزات المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية.

### 3.2.5 التوصية الثالثة: ضرورة تطوير مفهوم "ممر السلام والازدهار"

إن مفهوم "ممر السلام والازدهار" يجمع العناصر الثلاثة الهامة التي تشكل مبادرات اليابان الخاصة بعملية السلام في الشرق الأوسط. وعلى أساس هذا المفهوم، تم وضع إطار "الوحدة الاستشارية الرباعية" والتي تتألف من كل من السلطة الوطنية الفلسطينية، واسرائيل، والأردن، واليابان، لمناقشة المشاريع التنموية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية. ويعتبر هذا الإطار حاضنة لهذه المبادرات الخاصة بالتعاون الإنمائي المقدم من خلال المساعدات اليابانية الرسمية للتنمية والمفاهيم السياسية وبناء الثقة.

ويتم الاستفادة من هذا الإطار المكون من المبادرات المركبة عندما تقوم اليابان بتنفيذ تعاون إنمائي تحت قيود الاحتلال الإسرائيلي. وفي المستقبل، يفضل استخدام هذا النظام بحده الأقصى.

من ناحية أخرى، ومع أن هذا الإطار يعتبر منطقياً، إلا أنه ليس من الضروري أن يكون لجميع الأطراف تصور شامل مستقبلي لكيفية تحقيق هذا المفهوم. وفي الوقت الحاضر، يمكن القول بأن المشروع الوحيد الموجود على أرض الواقع ضمن هذا المفهوم هو مشروع تطوير منطقة أريحا الصناعية الزراعية. لذلك يفضل أن تكون هناك مناقشات مسبقة بين الأطراف الأربعة وأن يكون هناك المزيد من التقارب بينهم. ومن الضروري أيضاً الإسراع بدراسة إقامة مشاريع رئيسية جديدة مبنية على هذا المفهوم بعد مشروع منطقة أريحا الصناعية الزراعية، حتى يتسنى لليابان من الاستفادة بشكل فعال من مفهوم "ممر السلام والازدهار". ولتطبيق ذلك، يمكن التفكير في تعزيز تبادل الخبرات في هذا الممر والتعاون السياحي بين المناطق الفلسطينية واسرائيل والأردن. كما يجب أيضاً أن تتم دراسة ومراجعة هذا المفهوم خاصة بعد مرور ست سنوات على طرحه. فهذه الإجراءات يمكن تنفيذ المساعدات اليابانية المقدمة للأراضي الفلسطينية بصورة أكثر فعالية وتأثيراً واستراتيجية من خلال ربطها بالمفاهيم السياسية والخطوات المتخذة لبناء الثقة.

### 3.5 توصيات من الناحية العملية قصيرة المدى

#### 1.3.5 التوصية الأولى: يجب استخدام آليات الدعم التي لها القدرة على الاستجابة بشكل مرن

من السهل جداً أن يحصل تغيير أو تأخير على المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية بسبب ضرورة عرضها على المؤسسات الحكومية الإسرائيلية واخذ موافقتها. ومع أخذ هذه الميزة بعين الاعتبار، يجب على اليابان تطبيق آليات مرنة. بعض الأمثلة على ذلك: المنحة المقدمة لتمكين المجتمع والمساعدات المقدمة من خلال المنظمات الدولية كاليونيسيف، الخ. حيث كانت هذه الأمثلة من المساعدات قادرة على الاستجابة بشكل مرن وسريع لاحتياجات تحسين مستوى المعيشة المحلي. وبالتالي فإنه يُنصح باستمرار استخدام هذه الآليات بشكل فعال. كما ينصح بالاستمرار في تنفيذ مساعدات المنح الأهلية ومشاريع الأمن الإنساني و المساعدات المقدمة للمنظمات الأهلية اليابانية بشكل فعال أيضاً.

#### 2.3.5 التوصية الثانية: يجب صياغة وتنفيذ المشاريع التي تستوجب مشاركة الدول المجاورة بشكل فعال .

يتمثل الهدف الرئيسي من المساعدات المقدمة للأراضي الفلسطينية في تعزيز الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي. بمعنى أنه من المهم تفعيل التبادل بين دول الجوار والدول المحيطة بما فيها اسرائيل. لذلك فإن هذا التقييم يوصي بإقامة وتنفيذ المشاريع التي يتوقع أن تساهم بشكل مباشر في تحقيق هذا الهدف الرئيسي.

وبشكل خاص، يمكن الاستفادة من نقل التكنولوجيا عبر تعاون ثلاثي كوسيلة لتفعيل فكرة تبادل الخبرات مع دول الجوار من خلال التعاون الإنمائي الياباني. ومن خلال تنفيذ التدريبات وغيرها في مصر والأردن وتركيا ولبنان ودول المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي وغيرها، سيتم تعميق التفاهم المشترك بين هذه الدول، كما أن تبادل الخبرات سيقود الى تعزيز الاستثمار وسبوع التبادل الاقتصادي بحويية. وكمثال على ذلك، يجري تعاون ثلاثي في الوقت الحاضر بين دول جنوب شرق آسيا كإندونيسيا وماليزيا وغيرها على شكل تدريب في دول خارجية في مجال القطاع الزراعي. فلذلك،

ينصح بان يتم صياغة وتنفيذ برامج تبادل الخبرات مع الدول المجاورة والمحيطة عن طريق مشاريع التعاون الثلاثي.

### 3.3.5 التوصية الثالثة: يجب الاستمرار في تنفيذ المساعدات التي تستخدم نقاط القوة اليابان

من المهم استخدام المعرفة، والتكنولوجيا، والموارد البشرية بحيث يتم جلب نقاط القوة في اليابان لتلبية احتياجات الجانب الفلسطيني. فمثلاً، التعاون الفني الياباني لا يعني تقديم المال، بل هو عبارة عن مساعدات على صورة تمكن الجانبين الياباني والفلسطيني من العمل معاً لنقل التكنولوجيا بحيث نستطيع تطوير قدرات الفلسطينيين. وتحديداً يمكن القول بأن فكرة السياحة المجتمعية من خلال شراكة بين القطاعين الخاص والعام، كالمنفذة في اليابان، تعتبر خطوة لتعزيز السياحة مما سيكون لها الأثر في تقوية العلاقات مع المجتمعات المحلية وإحياء الصناعات المحلية بالإضافة الى زيادة عدد السياح. علاوة على ذلك، فإن المساعدات التي تستخدم المعرفة ومزايا اليابان الخاصة لا بد أن تكون لها نتائج جيدة. ومن الأمثلة على ذلك نشر كتيب صحة الأم والطفل في قطاع الرعاية الصحية الإنجابية، والتطورات التي تحققت في إدارة النفايات ومعالجتها بفضل العلاقات مع الحكومات المحلية وتطوير قدراتهم، الخ. وينصح بتطوير المساعدات التي تستخدم ميزات اليابان ضمن سياق ممر السلام والازدهار، والذي بدوره سينمّي علاقات التعاون في المنطقة. وسيتم النظر باقامة تعاون فني مشترك يغطي منطقة واسعة لتعزيز المبادرات لدعم السياحة وتشجيع الرحلات السياحية ليس فقط في المناطق الفلسطينية بل أيضاً في كل من اسرائيل والاردن ومصر وغيرها.

ومن أجل تعزيز وتحسين قدرات السلطة الوطنية الفلسطينية يعتبر أنه من الضروري أن يتم ارسال خبراء يابانيين من ذوي الخبرات والكفاءات العالية وغيرهم من المتخصصين في قطاعات ادارة المال العام وتحسين قدرات الحكومات المحلية، الخ او تنفيذ المساعدات القائمة على التعاون الفني.